الأبعاد و المؤشرات الجيوبولتيكية لمستقبل منطقة الخليج العربي

أ.د. سعدون شلال ظاهر م.م. مسلم مهدي علي
جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

المستخلص

تعد منطقة الخليج العربي ساحة التنافس الاولى بين القوى الاقليمية والعالمية التي تبحث عن مؤطا قدم لها في هذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية والتي تمتلك موقع يجعلها في قلب العالم القديم والقريب من نقطة التقاء القارات الثلاث اوربا وافريقيا واسيا فغدت الدول المتنافسة تزج بفواعل لها بمختلف التوجهات سواء اكانت فواعل سياسية متمثلة بتفعيل دور الاقليات فيها ، او الفواعل الاقتصادية متمثلة بالشركات الرأسمالية الكبرى سواء النفطية او العقارية او الصناعية الكبرى المتعددة الجنسية ، او الفواعل الثقافية المتمثلة بالجامعات والمعاهد والبعثات الثقافية ، ونظرا لتشابك مصالح تلك القوى وتعدد الفواعل المستخدمة ان دراسة المستقبل الجيوبولتيكي لها اصبح غاية في التعقيد وان دراسة لأي منطقة لا يمكن ان يتحدد الا وفق معطيات ومؤشرات تعد بمثابة المرشد والموجه للباحث في مجال الجيوبولتيكي . لذلك توصل البحث الى مشهدين في المستقبل اما مشهد استمرار الوضع الراهن مبينا ذلك بمؤشرات ، او مشهد التغيير مبينا ذلك بمؤشرات مستقبلية ايضا .

المبحث الاول

تاريخ التنظير والاستشراف

ان التنظير الجيوبولتيكي القائم حول منطقة الخليج العربي يحتاج الى فهم ماهية الحاضر والوقوف عليه من اجل تحديد مستقبل واضح للمنطقة اذ ان كلمة (المستقبل) تشير إلى الخوف والتساؤل وذلك لأن الإنسان لا يعرف الغيب، فالمستقبل يثير التساؤل عن أي شيء آخر غير معروف أي العمل من أجل

الزمن القادم ولذلك تتداخل في الدراسة حركة التاريخ والمجتمع وتتشابك في إطارها معادلات الماضي والحاضر والمستقبل على أساس أن البدايات تؤثر النهايات وما بين البدايات والنهايات وجود متحرك قيمته بتكويناته وابداعاته^(١).

لذا يعني المستقبل الزمن الآتي من الحال أي انه يمثل الحلقة الأخيرة في السلسلة الزمنية التي تبدأ بالماضي ويتوسطها الحاضر^(٢).

وقد تجسدت دراسة المستقبل في مراحل تأريخيه وزمنية متعددة تبين كل وحدة منها اتجاهات معينة في فهم المستقبل وتباينت في طبيعة التفكير والوسائل التي يتم اللجوء إليها لفهم المستقبل والتي يمكن إن تقسمها على وفق المراحل الآتية^(٣):

١- المرحلة الأولى: وهي مرحلة ذات صيغة دينية استخدم فيها الكهنة والعرافين أدواتهم من أجل الكشف عن المستقبل مثل معرفة نتائج المعارك والحوادث التي تتسبب بفعل قوى غيبية.

٢- المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بالتخطيط للقادم والتحول في الكيفية التي بدأ فيها الإنسان ينظر بواسطتها إلى المستقبل عبر استخدام مجموعة من الوسائل ما بين تجريبية وتأملية والتي بدأت مع بدايات قرن العشرين.

٣- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي أولت أهمية لصورة المجتمع الإنساني القادم والتي تتحدد تبعاً لحدوث طفرات تغير ملامح العلاقات الإنسانية القادمة ووضع الحلول لها والمشكلات والأزمات القادمة. وتهتم دراسة المستقبل بتحديد ما هي العوامل التي يمكن إن تؤدي إلى تغيرات هامة في المستقبل وفي الغالب ما تتراوح المدة محل الدراسة ما بين (١٠-٢٥) عام والتي تعني بها المستقبل المتوسط^(٤). لذا يعني الاهتمام بالمستقبل من الطبيعة البشرية للإنسان إذ انه دائماً ما يحاول أن يستشرفه، لذا فالمستقبل هو حصيلة تراكمية لما ينتاب من الأحداث وعمليات التغير النابعة من المجتمع أو الواقعة عليه^(٥).

والاستشراف المستقبلي يقصد به الاستقصاء والتوقع أو التحري والاستكشاف والتصور والتنبؤ والاستشراف في اللغة من الفعل استشرف أي علا وانتصب واستشرف الشيء أي رفع بصره ينظر إليه^(٦).

وينطلق الاستشراف من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر والمستقبل أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع واستكشاف نوعية التغيرات الأساس وحجمها الواج

ب حدوثها في مجتمع ما ليتشكل مستقبله على نحو معين منشود، فالاستشراف هو مهارة علمية تهدف لاستقراء التوجهات العامة في الحياة البشرية التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في مسارات كل فرد وكل مجتمع^(٧).

يتضح لنا الاستشراف المستقبلي الذي (هو اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات عبر حقب زمنية مقبلة^(٨)). ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره^(٩). وتعرف أيضاً أنها مجموعة من البحوث والدراسات تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية والعمل على إيجاد حلول عملية لها و تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل^(١٠). وان المتخصصين في مجال الدراسات المستقبلية و الباحثين في هذا المجال يسعون إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي^(١١):

- ١- تشكيل تصور لما يمكن إن يكون عليه المستقبل.
 - ٢- دراسة البدائل المحتملة للمستقبل.
 - ٣- وضع اختيارات مسبقة بهدف العمل على تطويع التطورات لتنسجم مع تلك الخيارات وهذا الهدف الأخير يطلق عليه اسم (التنبؤ المعياري) أو (التصور الغائي للمستقبل) والذي يلخص معناه في (ما يجب إن يكون) ويرى المختصون في دراسات المستقبل إن التنبؤ المعياري هو الحقل الذي يتناول السبل الكافية لجعل المستقبل يتناسب ورغبتها.
- لذا فإن من السعي لاستشراف صورة المستقبل في أي مجال ما هو ألا محاولة لرسم صورة تقريبية للمشهد الذي سيكون عليه الحال في المدة المقبلة من خلال الاستناد إلى معطيات الحاضر فالصورة المستقبلية ستكون انعكاساً لما هو عليه الحال في الوقت الحاضر مضافاً إليها أثار التغير والعوامل المحيطة.
- ومن هنا يمكننا القول أن اثار الافاق المستقبلية لمنطقة الخليج العربي في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ستنبثق من حقائق ومعطيات الأوضاع الراهنة في عموم البيئة الإقليمية والدولية يضاف إليها جملة الصدف الخلاقة وهامش التغيير القائم على اساس معطيات معينه موجوده او توقع حدوثها وسيكون هناك مشاهد لمستقبل اثر متغير الطاقة في السياسة الخارجية للدول المتنافسة اتجاه دول الخليج العربي وسيكون لكل منها فرصاً وكوابح تبلور على وفق صيغة محددة لاننا نعيش اليوم في عصر أهم صفاته وخصائصه التغيير في الميادين كافة السياسية والإقتصادية والعسكرية والتقنية والثقافية، الداخلية منها والخارجية ، وأن كل تغيير يصيب أي ميدان تكون له إنعكاسات على باقي الميادين بفعل التشابك والتداخل الذي نعيشه في عالمنا المعاصر. وإنطلاقاً من ذلك، تعد قضية المستقبل إحدى أولويات البحث العلمي ومكملة له، لأن التغيير سمة ملازمة لأي ظاهرة أو واقعة سياسية كانت أم إقتصادية.

إنّ الإهتمام بالمستقبل ودراسته ليس وليد الوقت الحاضر، أنما هو أهتمام بشري في العموم، فكل أنسان يسعى للنظر إلى المستقبل ويخطط لما يخدم مصالحه، إلّا إنّ التفكير بالمستقبل إنقل من أساليب قائمة على التأمل والخيال والتنجيم، إلى الأساليب العلمية. وساعد على ذلك التطورات العلمية التي شهدتها الإنسانية والتي جعلت من إستمرار أي وضع على ما هو عليه أمراً غير ممكن^(١٢). وفي العصر الحديث، كانت بداية الدراسات المستقبلية ذات المنهجية العلمية في أواسط القرن العشرين من قبل بعض الباحثين، وكان هدفها تخفيف قلق السياسيين وأبناء الشعوب إزاء مستقبلهم، عبر تسليط الضوء على إمكانية وضرة التفكير والتدبير بشأن المستقبل، وتميزت هذه المرحلة بالتخلي عن التقاليد القديمة ومحاولة التعبير عن الطاقة الحيوية المميزة للحياة العصرية، ووصف أصحابها بأنهم مستقبليون ونشروا نصوصاً حول ذلك^(١٣). فدراسة المستقبل ليست مسألة إعتباطية أو كيفية، أنما باتت مسألة علمية وضعت لها مناهج إستشراف محددة^(*)، بقصد تقريب الصورة التي يمكن أن تظهر أمام المهتمين بمعرفة مستقبل ما، سواء كانوا سياسيين أم أكاديميين أو غيرهم^(١٤).

لذلك يمكن إعتبار الدراسات المستقبلية بأنها تمثل أحد ميادين المعرفة التي يزداد الأهتمام بها خاصة في الدول المتقدمة، وقد إستمر هذا الميدان يشهد تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة.

كما أنّ تعقّد النسق السياسي والإجتماعي والإقتصادي، فرض على الباحثين أن يبحثوا عن مناهج وأساليب جديدة بشكل مشاهد (سيناريوهات) تركّز على حركة المتغيرات الرئيسة ودورها في تشكيل صورة المستقبل، إذ إنّ إستشراف المستقبل هو إجتهد علمي منظّم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما، عبر مدد زمنية قريبة - متوسطة - بعيدة، تنطلق من بعض الأفتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر، وإستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع^(١٥).

أذاً فالمستقبل ليس تطوّراً خطياً لما هو موجود في الحاضر، بل يمكن أن يفاجئنا بأحداث ووقائع وإكتشافات لم تخطر على بال أيّ من الباحثين، وبالنتيجة يعني ذلك عدم وجود مشهد (سيناريو) واحد للمستقبل، وأنما يوجد مشاهد (سيناريوهات) متعددة ومسارات محتملة، لكل منها حظّه من الحدوث وفق مجموعة من الشروط والمتطلبات الخاصة بكل مشهد أو مسار. وهذا ما أكد عليه الدكتور (علي الدين هلال) عندما عرّف المشهد (السيناريو) بأنه مجموعة من التنبؤات المشروطة (condition forecasts) التي تنطلق من مفهوم (ماذا... لو) أي ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت شروط معينة، وهو تصوّر ذهني وفكري لمجموعة من الحالات أوالمظاهر أو الأفتراضات المتوقّعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما،

والمشهد ليس تعبيراً عن أهواء الباحث، أنما هو وصف لمسار محتمل بغض النظر عن الرغبة^(١٦). وبعبارة أخرى أن الإستشراف هو دراسة لحالات إحتمالية لها شروطها، ومن ثم التعرف على نتائجها مستقبلاً، وعلى خلفية ذلك فإنّ الدراسات البحثية التي لا تتفتح على المستقبل تبدو دراسات قاصرة أو مبتورة .

من هنا جاءت أهمية تسليط الضوء على دراسة مستقبل الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، بعدّه حالة قابلة للتغيير بالإتجاه الأيجابي أو السلبي وفق مجموعة من الأفتراضات المتوقعة أو الإحتتمالات الممكنة المرتبطة بشروطها ومتطلّباتها (العوامل الداعمة والضاغطة) الخاصة بكل حالة. لذلك سيتم دراسة إستشراف مستقبل الاستقرار السياسي في منطقة الخلي العربي من خلال مطلبين ، المطلب الأول : يتضمّن مشهد (سيناريو) الإستمرار، (إستمرار الوضع الراهن)، أما المطلب الثاني : فيتضمّن مشهد (سيناريو) التغيير (تغيير الوضع الراهن)

المبحث الثاني

مشهد الاستمرار الجيوبولتيكي في منطقة الخليج العربي

يقوم هذا المشهد على فرضية أساسية مفادها:- إنّ النظام الجيوبولتيكي لمنطقة الخليج العربي يتمتع بالاستقرار السياسي، إستناداً إلى فرضيات (مظاهر) عدّة - مرتبطة بشروط ومتطلّبات تحقيقها - تحاول الانظمة الحاكمة والقوى المسيطرة الاقليمية او الدولية من خلال تطويع هذه الفرضيات، تقوية حضورها في المجتمع، وترسيخ شرعية وجودها بما ينسجم وتحقيق استقرار الوضع لأطول مُدّة ممكنة .

فرضيات (مظاهر) مشهد الإستمرار

أولاً : سيطرة النخب الحاكمة على مؤسسات الدولة. أذ تُدير النخب الحاكمة في الخليج العربي - وبقية النخب الحاكمة في دول الخليج العربي- أنظمة سياسية ذات طبيعة مغلقة (عائلية - وراثية) باستثناء العراق وايران والمنتبع للعراق وايران يجد ان النخب الحاكمة ليست وراثية لكنها تتمتع بنفس الصفات الدكتاتورية باتخاذ القرارات، وتتحصّر عملية صنع القرار السياسي فيها بدائرة ضيقة، تتمثّل بمجلس العائلة المالكة أو الحاكمة وبعض المقربين وأصحاب النفوذ، ويكون مركزها (أي الدائرة الضيقة) الملك أو الأمير الذي يؤدي دوراً رئيساً ذو أبعاد سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية، ويحاول تشكيل السلطة على أساس نمط متدرج من خلال تحقيق توازن دقيق بين مختلف المصالح والاتجاهات السياسية. لذا تعد هذه الدول وفق التصور دول شخصيات بدلاً من دولة المؤسسات، بالرغم من وجود المؤسسات الرسمية مثل (مجلس الوزراء ، ومجلس الشورى- مجلس النواب)،^(١٧).

ثانياً: توظيف التحالفات القبلية لدعم الحكومات: تحتل القبيلة - وهي محط اهتمام النظام الحاكم - قمة الهرم الاجتماعي في الأنظمة الخليجية عموماً ومنها عدا ايران، وتدخل في التوازنات السياسية التي يصنعها مُتخذي القرار (كالقبايل وبذلك تحوّلت القبيلة إلى ما يشبه مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل كأداة بيد النظام الحاكم وأمتداد لأجهزته تعزز استقراره بفضل ما تقوم به من تنشئة أفراد المجتمع وبناء المنظومة القيمية لهم على أساس الأفكار والعادات والتقاليد ، وكذلك تقوم بصقل الإنتماءات القبلية وتكريس قيم الإنعزال - والتفوق داخل القبيلة - عن باقي أجزاء الجسم الوطني^(١٨). ومن هنا تعد القاعدة القبلي إحدى ضمانات استقرار نظامها السياسي مستقبلاً.

ثالثاً: الإمكانيات الاقتصادية الناتجة عن الوفرة النفطية. يعد الاقتصاد الخليجي من الاقتصادات الريعية الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الثروة النفطية باستثناء ايران التي نوعت اقتصادها بالعقد الاخير مما جعل الطاقة النفطية تضبط مسار العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتأخذ شكلاً يتسم بعدم التكافؤ أو الهيمنة من قبل الدولة تجاه مجتمعها. وهذا الاستقلال أو الهيمنة يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الدولة في هذه المنطقة من حيث كونها دولة ريعية، مما ساعدها ذلك في التحرر من الاعتماد على عائدات مصادر الإنتاج المحلية، ومنحها درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن القوى المحلية المنتجة والفئات الاجتماعية الأخرى، وجعل النظام الاقتصادي والاجتماعي بأكمله مُعتمداً على إنفاق الدولة، كما أعطى هذا الريع للدولة القدرة على بناء أجهزة بيروقراطية لتوزيع المنافع على المجتمع والسيطرة على النشاط السياسي، وبذلك غدت الدولة أقوى من أية فئة أو شريحة إجتماعية أخرى تحاول أن تنافسها على النفوذ مما يعني غياب الفواعل الداخلية اي فواعل ما تحت الدولة كالتقابات .^(١٩)

رابعاً: الدعم الأمريكي لبقاء النظام الحاكم. تحتل منطقة الخليج العربي بشكل عام مكانة مهمة في الإدراك الأمريكي على الصعد كافة الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية وكما ذكرنا سلفاً ، لذا توجّهت الأنظار الأمريكية صوب هذه المنطقة، وأعطت دول الخليج العربي أهمية فريدة من نوعها لما تمثله من قيمة حيوية لدى الأمن القومي الأمريكي وخاصة في مجال الطاقة. إذ تزداد أهمية النفط السعودي بالنسبة إلى الأسواق الأمريكية وأن أختلف هذه الأهمية عند الباحثين من حيث قيمتها الظاهرية، وكما ذكرنا سابقاً في فصول من هذه الدراسة حيث تبدو المعادلة شديدة الوضوح: فالولايات المتحدة تمثل خمس الاستهلاك النفطي العالمي، والمملكة هي من المصادر العالمية الأكبر للنفط (احتياطاً وإنتاجاً) . وأكدت تلك الأهمية التقارير الدولية التي أوردتها إدارة معلومات الطاقة (eia) والوكالة الدولية للطاقة (iea) اللتين كشفتنا بأن الولايات المتحدة سوف تزيد من وارداتها النفطية خلال المستقبل المنظور رغم أزيد إنتاجها من النفط الصخري، وإن أيّ ارتفاع كبير في الاسعار أو تقليص إنتاج النفط السعودي -

نتيجة إرباك الوضع القائم - سيكون له آثار سلبية على الإقتصاديين الأمريكي والعالمي على حد سواء، وذلك لأنه ليس لدى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أكثر من تسعين يوماً من الاحتياطات النفطية لتحمي نفسها من الصدمات القصيرة المدى، ولا يقتصر الأمر على هذا فحسب، وإنما المشكلات الحقيقية قد تنشأ في حال أنخفض الإنتاج السعودي لمدة أطول، أو في حال نشوء أزمة في الأسواق المترحة بسبب تزايد الطلب الذي لا يواكبه زيادة في الإنتاج^(٢٠).

وحتى لو افترضنا جدلاً بخفض الولايات المتحدة من إستيراداتها للنفط الخليجي، أو أمتاعها عن استهلاكه - وتعويض النقص من مناطق أخرى أو من إنتاجها - فمن صالح واشنطن أن تحافظ على علاقة جيدة مع دول الخليج العربي حتى مع ايران باعتبارها عنصر ضاغط على الانظمة العربية ، لأن النفط الذي تمتلكه منطقة الخليج العربي يعد سلعة استراتيجية بإمكان من يتحكم بها أن يؤثر إقتصادياً وأمنياً في السياسات الإقليمية والدولية ويديرها بما ينسجم وتحقيق مصالحه العليا. وهذا ما جعل أحد الباحثين الأمريكيين (باتريك بوكانان) يطرح سؤالاً يتعلق بالمستقبل، حول إمكانية وجود أيّ بديل عملي حقيقي للأنظمة في منطقة الخليج العربي في الوقت الراهن بإمكانه أن يخدم المصالح الأمريكية، إذ يقول متعجباً: بعد أفغانستان والعراق ، هل مازلنا نجهل أنه حينما تُدمر دولة ما ، فهي تحتاج إلى سنوات لإعادة بنائها، بينما يحتل الفراغ رجال مسلحون بالبنادق ؟ بعد العراق وافغانستان.....الخليج العربي هي بمثابة الكازينو الأكبر ... إذا خسرتها ، خسرت اللعبة كلها^(٢١) .

خامساً: الإعتمادية المتعددة الأطراف (التنوع الدولي). تُبدي دول الخليج العربي اهتماماً كبيراً بالعلاقات مع الأطراف الدولية والإقليمية، إنطلاقاً من ما يمكن أن يُطلق عليه بـ (الحاجات المتبادلة)، حيث توجد مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة، وروابط أمنية وعسكرية متزايدة ترتب عليها تنامي علاقات الجانبين في مساراتها الاقتصادية والسياسية والأمنية وهي وفق مبدأ ما يسمى (كن منطقة تشابك مصالح تأمين مكر الجميع عليك) . بمعنى ان دول تشابك المصالح بين الثوى المتنافسة تجعل من منطقة الخليج العربي منطقة استقرار في المستقبل لضمان تدفق مصادر الطاقة نحو القوى المتنافسة عليها وعلى الرغم من كون دول الخليج العربي تقدر أهمية العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة، إلا إنها - في الوقت ذاته - تُدرك فوائد الإعتمادية المتعددة الأطراف في عملية الحفاظ على استقرارها السياسي. لذا باتت المملكة تتطلع إلى بعض الدول الأوروبية مثل (بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا) وبعض الدول الآسيوية مثل (- اليابان - تركيا ، والصين ، والهند ، وباكستان ، وماليزيا)، لما لها من قدرات سياسية وإقتصادية وعسكرية تمنح دول الخليج العربي من وجهة نظرها الاستقرار وفق مبدأ (صاحب الاقوياء يخشاك غيرك) إمكانية

استقرار علاقاتها الخارجية وتنوع أنماط تحالفاتها الاستراتيجية الدولية والإقليمية ومصادر تسلّحها، وذلك في ظل المتغيرات التي تشهدها البيئة الأمنية على المستويين الدولي والإقليمي .

سادساً: دعم المؤسسة الدينية شرعية استمرار حكم العائلة المالكة. يحتل الحاكم موقعاً جوهرياً في رؤية المؤسسة الدينية الخاصة بالدولة الإسلامية، حيث تتمثل وظيفته الأكثر أهمية كما يؤولها العلماء كما في العراق اذا تساعد المرجعية الدينية على دعم الحكومة التي تعدها ذات صيغة مقبولة وكذا الحال بالنسبة لأيران التي يخضع نظامها السياسي الى السلطة الدينية بشكل ملفت للانتباه وما يسمى بولاية الفقيه اما في الخليج العربي فالوهابيون يعتقدون بتطبيق الشريعة الأهلية. فضلاً عن ذلك ، تعد البرغماتية السياسية للفكر السياسي الوهابي التي تقترب من الخنوع مظهراً مهماً من مظاهر المؤسسة الدينية، إذ تنتهي حدود صلاحيات الأخيرة عند واجب طاعة الحاكم، ويتم التشديد على هذا الواجب كلما تعلق الأمر بالقضايا السياسية^(٢٢) . كل هذه المعطيات تشير بصورة او باخرى الى تحكم رجالات الدين ودعمهم للحكومات والعائلات المالكة في منطقة الخليج العربي

المبحث الثالث

مشهد التغيير الجيوبولتيكي في منطقة الخليج العربي

اولاً- مستقبل التنافس الروسي - الامريكي : يبني مشهد التغيير في منطقة الخليج العربي على عدة حقائق منها انتصار روسيا على الولايات المتحدة في الجبهة التي قادتها الولايات المتحدة في سوريا والعراق والتمثلة بانتصار حلفائها الاقليميين والذي من ابرزهم ايران لقد تغيرت المعادلة واصبحت تعاني الولايات المتحدة من ضعف واضح تجاه القضايا الخاصة بمنطقة الخليج العربي والدليل على ذلك لم تستطع دعم المشروع الكردي حتى ولو بتصريح بعد ان خطط له هي وفق ما يسمى بمشروع برنارد و بعيدا عن نظريات المؤامرة ، سنتوقف اليوم عند أهم وأشهر مخطط هادف إلى تقسيم الخليج العربي بإعادة ترتيبه من جديد وفقاً لأهداف مدروسة و دقيقة أو في إطار ما بات يعرف اصطلاحاً بـ " الفوضى الخلاقة" . نتحدث هنا عن "وثيقة برنارد هنري لويس " التي أقرها الكونغرس الأمريكي وان هذا المشروع على الرغم من قدم التنظير فيه الا ان الولايات المتحدة تعده السلاح الاشرس لمواجهة اي تغيير تقوده روسيا او ايران في المنطقة اي يمكن اي ان يطلق في اي وقت ترى الولايات المتحدة انها على شفى السقوط من معادلة التواجد والهيمنة في منطقة الخليج العربي .ان يقوم هذا المشهد على فرضية أساسية مفادها: إنّ هناك عدّة حالات (مظاهر) حاضرة، تتمثل بالتهديدات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تقود مستقبلاً إلى إجراء تغيير على النظام السياسي في منطقة الخليج العربي جزئياً أو كلياً

وتحويله إلى نظام الملكية الدستورية، أو حتى نظام جمهوري، ويتبع ذلك بالضرورة، تغيير جزئي أو كلي لأشخاص السلطة السياسية والقوى التي يستند إليها النظام الحاكم في بقائه. بالتالي فإنّ النظام السعودي القائم قد يتغيّر من حالة إلى حالة أخرى ربما تجعله مختلفاً عما هو موجود الآن .

والآن وبعد ان اثبتت روسيا وجودها كفاعل عسكري وسياسي في منطقة ظهير الخليج العربي باتت الاقرب من منطقة احتدام التنافس بينها وبين الولايات المتحدة ان المعادلة اصعب مما يمكن ان نتصور اي ان التنافس الخفي في مجال الهيمنة على المنطقة من قبل روسيا يحتمل ان يشدّد خلال الفترة القادمة بعد ان نجحت في الحفاظ على العمق الاستراتيجي لها في سوريا وافشلت مخطط الهيمنة الأمريكية بدعم من الانظمة الخليجية

ثانيا - مستقبل التنافس الامريكي - الصيني :

الكل يعلم المقولة الشهيرة لنابليون بونابرت عندما قال بحق الصين (دع الصين تنام فانها لو افاقت لهزت العالم) يبدو ان الصين قد افاقت من نومها بعد ان صرخ في اذنها ماوستي تونغ ، ان القوى الاقتصادية التي تهيمن اليوم على العالم العربي بصورة عامة وعلى الخليج العربي بصورة خاصة اقتصاديا هي الصين لا يغفل احد منا مدى البضائع الصينية التي تعد غزوا اقتصاديا بحد ذاته لم يكن بوسع الولايات المتحدة في ظل الصعود العالمي للصين الا ان تفسح المجال للصين لدخول السوق الخليجية وبقوة لم تتوقع ان تدخل بها فقد بدأت بالفعل عام ٢٠١٣ بالاستثمار في قطاعي النفط والغاز وقطاع السيارات وكل تلك الهيمنة نابعه من رخص عناصر الانتاج في الصين مقابل ارتفاع اثمانها في الولايات المتحدة وهو ما يتماشى مع نظرية التجارة لدفيد ريكاردوا وبالعودة للتبعية الاقتصادية لابد= من الاشارة هنا الى هيمنة دول المركز (الصين) على دول الهامش (الخليج العربي) نتيجة تصاعد وتيرة الانتاج فيها يبقى التحدي الصيني خفي الدخل فالصين لا تريد ان تخسر مصالحها الاقتصادية فهي اكثر سلاما في منطقة الخليج العربي لضمان التدفق الاقتصادي للسلس والسلع والبضائع فهي امام منطقة اقتصادية ذات دخل عالي وتنفق مليارات الدولارات من اجل الاستهلاك لكن الصين تبقى الحليف الاستراتيجي لروسيا وايران في المنطقة فهي تمسك خط الجبة الخلفي لهم على عكس ايران التي مسكت الخطوط الامامية للصد .

ثالثا - مستقبل التنافس الايراني - الولايات المتحدة

ان التنافس الايراني للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بدأ منذ ان خطأت الولايات المتحدة في اغفال الدور الايراني بعد حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) اذا ركزت الولايات المتحدة الاضواء على العراق في حين تركت ايران تعمل خلف الكواليس من عام (١٩٩٠-٢٠٠٣) لخلق قوة وثقل اقليمي هو افدح خطأ استراتيجي وقعت به الولايات المتحدة في القرن العشرين وقد استفادت ايران من هذا الخطأ

ونقلت الكثير من الترسانة النووية للاتحاد السوفيتي بعد انهيار الاتحاد عام ١٩٩١ عبر بحر قزوين وبعد عام ٢٠٠٣ برزت ايران كإحدى القوى الاقليمية النووية في منطقة الخليج العربي وبذلك فرضت هيمنتها في مجالها الجيوبولتيكي واصبحت الخطر الذي يهدد المصالح الامريكية في منطقة الدراسة ولا ننسى ان ايران الدولة الوحيدة من دول الخليج العربي التي تمتلك الكتلة السكانية الاكثر عدد مقابل دول الخليج العربية التي تعاني من نقص كبير في تلك الاعداد مما يعطيها ثقلا اخر ووزنا اعلى من اي قوى اخرى خليجية وان هذا التفاوت في القوى بين ايران ودول الخليج جعل الاخيرة تتمسك بالقوى العالمية كالولايات المتحدة والاتحاد الاوربي للدفاع عنها وعن مصالحها لتشكل توازن في ميزان القوى الصاعدة في منطقة الخليج العربي بمعنى ان هناك كتلتين تتنافس فيما بنها على منطقة الخليج العربي هما :

الكتلة الاولى : تضم الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واسرائيل وبلدان الخليج العربي نفسها عدا ايران والعراق .

الكتلة الثانية : تضم روسيا الاتحادية والصين والقوى الاقليمية ايران والعراق .

اما نقطة تلاقي التنافس بين الولايات المتحدة وايران، فتنتهي عند حقيقة لا بد من الاشارة لها ان منطقة الخليج العربي تمثل عمق استراتيجي لها وتعدّها بمثابة الدرع الحصين لها من اي قوى مهاجمة كانت او منافسة ، في حين تمثل تواجد استراتيجي مهم بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وهو ما يأجج مسالة التنافس التي قد رتقي الى صراع دائم بينهما واذا ما توصل التنافس الى صراع فأنها ستحصل حرب تجر المنطقة باسرها ما بين حليف وعدو وتلقي بضلالها ليس على منطقة الخليج فحسب بل على العالم باسره لأننا لا نغفل اهمية المنطقة في تصدير البترول الى الاسواق العالمية . وهذا ما يؤكد بقاء ايران بالعزف على وتر التهديد كل مرة بغلق مضيق هرمز امام الناقلات الامريكية وهو تهديد لصرف النظر عن انشطتها النووية لشغل الراي العام وشغل السياسة الامريكية عن برامجها النووية .

فرضيات (مظاهر) مشهد التغيير

تتضمن مظاهر التغيير فيما وضع من مخططات استراتيجية اريد ان تكون عليها المنطقة في المستقبل وتمثلت بالنظريات التي تطرقنا لها لكن كيف يمكن لتلك النظريات ان تغير الحال من استقرار الى فوضى بالطبع الجابة واضحة على ذلك هناك العديد من الفواعل التي انيطت لها هذه المهمة فيما اذا لو اعطيت الضوء الاخضر للبدأ بالتنفيذ على البعد الزمني متوسط الاجل اذا ما كان قصير الاجل فالوضع الراهن في بلدان الخليج العربي اشبه بالجمر تحت الرماد لا يحتاج سوى نفخة استراتيجية من قبل الولايات المتحدة الامريكية لصياغة نظام خليجي جديد يلبي طموحاتها لان مجلس تعاون لدول الخليج العربي قد اصبح في خبر كان وانتهى وقته منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ اذن ما هو المحتمل والمتوقع لمنطقة

الخليج ان تكون عليه في هذا الوقت وكيف تقاد ومن الذي يقود تلك الانظمة لتنفيذ ما تريده الولايات المتحدة ؟ الاجابة هنا واضحة لقد عمدت الولايات المتحدة وخصومها الاستراتيجية على صناعة ما يسما بالتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى وخير دليل على ذلك النظريات انفة الذكر التي طبقت على المنطقة ولا تزال تطبق ومن تلك الافكار الخريطة المرعبة والمشوهه لصورة منطقة الدراسة التي طرحها (برناند لويس) والتي عرفت باسمه (ينظر خريطة رقم ١٣) ويقتضي هذا المشروع حسب قوله الى (إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تُركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات، وتقوّض المجتمعات، ولذلك فإن الحلّ السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة؛ لتجنّب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلي وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطرهم أو التأثير بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك، إما أن نضعهم تحت سيادتنا، أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقدم أمريكا بالضغط على قيادتهم الإسلامية- دون مجاملة ولا لين ولا هواده- ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ولذلك يجب تضيق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها) تقسيم المنطقة حسب الدول الى :

السعودية : تقسم الى

المطلب الثاني : اليات تطبيق مشهد التغير :

اولا- الغزو السياسي و الثقافي للمنطقة : من المعلوم ان المنطقة الالعاب الاساسي فيها هو الولايات المتحدة لكن بعد تصاعد الطموحات الإقليمية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، الذي يمثل أحد مصادر القلق الذي تستشره دول الخليج وتظهر الضغوط الإيرانية في هذه المنطقة بحسب وجهة النظر الخليجية من خلال عدة (مظاهر) منها:-

١- المساعي الإيرانية الحديثة لتطوير تكنولوجيا السلاح النووي ضمن البرنامج الإيراني. تعد إيران إحدى القوى الإقليمية المؤثرة، والتي ترى بأن القوة وتوظيفها في الردع، تمثل أساساً لضمان أمنها الذي يمكن تحقيقه من خلال إمتلاك القدرات النووية. مما يثير ذلك مخاوف دول الخليج وحلفائها، لإدراكها التام بأنها

ستكون أول الدول المتأثرة بتداعياته السلبية، السياسية والإقتصادية والأمنية والبيئية، بفعل عامل القرب الجغرافي*^(٢٣).

٢- تزايد الدور الإيراني في الدول الخليجية المجاورة. تنظر إيران تاريخياً إلى البحرين بعدّها جزءاً منها، ووصفت التدخل السعودي في البحرين بأنه احتلالاً، وردّت على أتهامات دول المجلس لها بتأجيج الوضع في البحرين، كما إنتقدت موقف علماء السعودية المؤيد لحكومة البحرين، وطالبت بتدخل دولي (لوقف قتل الشعب البحريني)^(٢٤). فضلاً عن صدور بيان من وزارة الخارجية الإيرانية في ٧ تموز / يوليو ٢٠٠٧ يُعيد التشديد على أن الجزر الثلاث هي جزء لا يتجزأ من أراضي إيران^(٢٥). جاء ذلك في ظل التهديد السعودي للأمن القومي الإيراني، إذ أتهمت الأخيرة المملكة العربية السعودية بعلاقاتها مع تنظيم (جند الله) الذي كان يركّز نشاطاته في منطقة بلوچستان الإيرانية، ويقوم بمجموعة من العمليات العسكرية ضد قوات الأمن والحرس الإيراني، فاللتنظيم لم ينشط بالقوة التي ظهر عليها في المدة بين (٢٠٠٥. ٢٠١٠) لولا تلقّيه مساعدة خارجية من قوى إقليمية ودولية، كالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية^(٢٦). فضلاً عن وجود القواعد العسكرية الغربية وفي مقدّمتها القواعد الأمريكية على اراضي دول الخليج العربي بشكل عام، وما يمثله ذلك من مساس بالمصالح الاستراتيجية الإيرانية العليا في المحيط الإقليمي الخليجي، خاصة وان منطقة الخليج العربي تعاني من مشكلة مفادها ان جميع دول منطقة الدراسة تعاني من مشكلة الانقسامات الدينية وقومية وهذه الانقسامات تعظم تارة وتذبل تارة اخرى ، ان المنتبغ لما يجري في منطقة الدراسة الان يشاهد مدى التناحر الطائفي في المنطقة فايران مثلا التي تمثل اكبر كتلة سكانية في منطقة الدراسة تعاني من انقسامات قومية فيما بينها كمشهد الانقسام الذي تشكله الاقلية الآذرية بالقرب من الحدود الآذرية - الإيرانية ، اما العراق فيعاني من انقسامات وحروب طائفية وخلافات قومية صنعت بعد عام ٢٠٠٣ فالأقلية الكردية تحاول الانفصال في دولة قومية خاصة بها تحت اسم (كردستان الديمقراطية الحرة) ، ويعاني التركمان من اقصاء وتهميش في منطقة شمال العراق ، اما الاقلية السنية في العراق فطالبت هي الاخرى بإقليم سني في غرب العراق وليس قضية ، اما المنطقة الجنوبية ذات الاغلبية الشيعية فقد طالبت البصرة هي الاخرى بالانفصال كإقليم وما دخول (داعش) في حزيران عام ٢٠١٤ الا أداة لتنفيذ مشروع (برناند لويس) الذي يرمي لتقسيم العراق الى ثلاث مناطق ليكون العراق محطة قص شريط بداية التقسيم ولم ينتهي المشروع الا ان ادواته توقفت ويمكن ان تستبدل بفواعل وادوات اخرى ، اما السعودية والتي هي اكثر تجانسا من حيث اللغة والقومية لكنها لم تكن بمنئى عن الصدمات الطائفية فقد شكلت الاعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ صدمات وقمع لحركات الشيعية للمطالبة بالحقوق في المنطقة الشرقية (الاحساء والقطيف) وهي الاخرى تعاني من جمر تحت الرماد

مهدة بتقاده متى تم دعمه فمن جهة من قبل مشروع برناند لويس او من قبل ايران ، اما قطر فتعاني من عزلة بسبب عدم دفعها دية الدفاع عنها ورسوم صك الغفران للولايات المتحدة الامريكية فعزلت وغيبت عن المؤتمرات الخليجية ولم يكن لها اي حضور اعلامي ملفت للانتباه كما كانت وان دل هذا على شي فلا يدل الا على فرضية التغير للنظام القطري قادمة بنظام اكثر ولاءً لها ومن جهة اخرى ان ايران تتمكن تلك الفرصة لشغل الفراغ الذي سوف يحصل لشغله كما حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اما البحرين فهي الجزيرة التي تعاني من كثرة الاضطرابات على الرغم من صغر حجمها الا ان التهميش والاقصاء واضح فيها فالدولة تفضل الاجانب على مواطنيها وان مشهدها هذا لا ينبأ بضرورة بقاء تلك السلطة فالدعم والاحتواء يتدفق لها من المنافسين التقليديين للولايات المتحدة ، اما الطرف الجنوبي الشرقي وحارس العربي لمضيق هرمز سلطنة عمان فهي اكثر انسجاما وهدهو تمتاز بعلاقات مع القوى المتنافسة على منطقة الخليج العربي بانها الاكثر توازنا وحنكة سياسية وان كانت قد اعلنت نفسها حليف لأيران وانها ضد اي سياسة تقطع علاقتها مع دول المنطقة فمشهد التغير فيها لم يذكر ولا يمكن التنبؤ به والاستشراف عليه لان الهدوء يمتلك تلك السلطنة ، اما الكويت فتعاني من غزو ثقافي ومحط انظار ايران باعتبار ان هناك تباين طائفي فيها وقد كانت هناك عدة ارهاصات طائفية قد انتابتها بعد عام ٢٠٠٣ الا ان القيادة الحكيمة فيها تجاوزت تلك التهديدات لأمنها الوطني ، كل هذه التغيرات لمشد التغير تسوقها فواعل كما ذكرنا سابقا وهذه الفواعل وخاصة الثقافية تقاد من الاعلام المؤدلج خاصة ان تطور تقنية الاتصالات وغزارة تدفق المعلومات العالمية له تأثيراته على الأفراد والمجتمعات، إذ سيؤدي إلى إحداث تغييرات في منظومة القيم والفكر والسلوك، اذا ما علمنا ان منطقة الخليج العربي تقع ضمن نطاق يغطيه (٥٩) قمرًا صناعيًا مخصّصة للاتصالات وغيرها، وتستقبل عدداً كبيراً من القنوات التلفزيونية الفضائية، وتعد من الدول الأكثر تأثراً بالمحطات الأجنبية المختلفة التي من أشهرها: (cnn, cbc, abc, nbc, bbc) (٢٧). ولهذه المحطات - بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي - أهمية كبيرة في التأثير على توجهات وتشكيل الرأي العام وقد تمثل أحد العوامل في تهيئة متطلبات التغيير عن طريق الإسهام في تكوين الوعي السياسي وصياغة المنظومة القيمية للمجتمع ككل. ويذهب في هذا الاتجاه الدكتور (وليد عبد الحي)، بتأكيد على إنّ التوسّع في استخدام الأنترنت وغيره من وسائل التكنولوجيا الحديثة أو الأقل حداثة الخاصة بالاتصالات، يُسهم في (٢٨):

١- اطلاع مجتمعات الخليج العربي - على تجارب ومظاهر الديمقراطية في المجتمعات الأخرى، مما يعزّز النزعة الديمقراطية عموماً وفكرة عدم الرضى على النظم الحاكمة لدى كل مكون .

- ٢- تعلم أساليب الممارسة الديمقراطية ومفرداتها، مثل النظم الانتخابية المختلفة، والحملات الانتخابية، والحوار السياسي والمعارضة السياسية... الخ .
- ٣- إيجاد مناخ سياسي يتسم بزيادة مطالبه الأفراد بالمشاركة في إتخاذ القرار السياسي، وزيادة وعيهم ببيئتهم ومستقبل عالمهم البعيد والقريب، وهو ما يعني تراجع النزعة المركزية لدى السلطة السياسية .

إنّ تقنية الاتصالات وما يرافقها من إمكانية الاطلاع على المعلومات المحجوبة سابقاً عن أعداد هائلة من الأفراد الذين لم تكن تتوفر لهم من قبل، قد تخلخل البنى السياسية القائمة، لأنّ انتشار المعلومات عن أشكال الحياة البديلة في دول أخرى، سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي، يهدّد الاستقرار السياسي ويؤيد من احتمالية تغيير النظام السياسي الحاكم اي ان الولايات المتحدة تستطيع ان تهشم تلك المجتمعات من الداخل وبشكل هادئ غير صاخب ودون استخدام قوى صلبة وانما الاعتماد في تغييرها ورسم الخريطة الجديدة لها وتنفيذ مخططاتها بشكل يجعل التدخل اسهل ما يمكن لخلق فوضى تخلق نظام جديد .

ثانياً : تصاعد أزمة توارث الحكم داخل الانظمة الخليجية :

ان انظمة الحكم في دول الخليج العربي هي انظمة دكتاتورية ملكية باستثناء العراق وايران وهذه الانظمة الملكية هي صنيعه القوى العالمية اذ يفتقد الفريق الحاكم حالياً في منطقة الخليج العربي إلى قائد أعلى (بمعنى لا يوجد قائد فعلي يمكنه إتخاذ القرارات الاستراتيجية دون الرجوع إلى مجلس العائلة المالكة، وذلك من أجل إحداث التوافق والتوازن بين فروع الأسرة. اي بات النظام القائم يشبه قبيلة مقطوعة الرأس يتصارع ويتعاون فيها - في الوقت نفسه - عدداً من الأمراء الذين يمثلون دوائر نفوذ مختلفة للحفاظ على حكم الفريق، مع أن تعايش مجموعات حاكمة متعددة من الأمراء يجعل عملية موضوع العائلة المالكة ككيان واحد أو كدولة واحدة عملية صعبة، لذا فمن الأدق وصف السياسة الملكية بأنها تضم دوائر نفوذ متعددة ضمن قبيلة قد تكون في أي لحظة دون زعيم وتتنافس فيها مجموعات عديدة على منصب القيادة، وهو ما يخلق نظام حكم شبه تعددي (تصارعي) يدور حول الأمراء والموالين لهم^(٢٩). لذا فإنّ عملية توارث الحكم في الانظمة القائمة بشكل أفقي بين أبناء الملك المؤسس (عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود)، تعطي نوع من الجمود السياسي، لأنّ الحكم سيصبح في يد ملوك طاعنين في السن يتعاقبون على العرش، وعندما يصل أيّ منهم إلى الحكم سيكون قد تجاوز (٧٠) عاماً، مما سيعيق وصول الجيل الثالث من الأمراء والشباب الأكثر طموحاً والذي يرغب كل واحد منهم بالعرش ويرى بأن نظام التوريث من الأخ إلى الأخ، سيؤدي إلى تأخر وصولهم إلى سدّة الحكم أو عدم وصولهم إليه إطلاقاً وهذا ما دفع

بعض الامراء لاتفاق بشكل سري مع مشروع برناند لويس لغرض فرض التغيير الذي تطمح الية الادارة الامريكية وحلفائها من جهة ، والقوى المنافسة روسيا والصين وحلفائها من جهة اخرى . بمعنى ان التغيير الذي ستشهده الانظمة الملكية في منطقة الدراسة لا يشبه ذلك التغيير الذي قام في خمسينيات القرن المنصرم وهو سيناريو الانقلاب على الملكية وعلان الجمهورية ، وانما كل قوى من القوى المنافسة سوف تدعم امير وولي عهد للوصول الى دكة الحكم وهو ما يعني تشتت الولاءات للإدارة الامريكية وحلفائها لذلك سوف تقوم الولايات المتحدة بتقسيم مناطق الحكم الى كانتونات ومقاطعات كل مقاطعة ستكون دولة لمنح كل امير وولي عهد حق السلطة في منطقتة وبذلك تضمن عدم تدخل القوى المنافسة لدعم الامراء من جانب ، والابقاء على المنطقة مقسمة من جانب اخر ، لان وجهة النظر الامريكية ليس من مصلحتها ان تكون المنطقة موحدة لتدعم الصراع الذي سوف ينشب بين تلك القوى الضعيفة (الكانتونات الجديدة) والتي سوف تستعين بالولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها لتوريد السلاح وضمان الحماية لها ، مما يعني رواج الطلب على الولايات المتحدة دون افساح اي مجال لتدخل اي قوى اخرى ، بمعنى صناعة سوق احتكار استراتيجي جديد للقرن القادم .

ثالثاً: تفاقم الآثار السلبية للعمالة الوافدة .

تعد ظاهرة العمالة الوافدة إحدى التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها دول الخليج العربي عدا ايران اذا اظهرت الدراسات ان عدد العمالة الوافدة للخليج بنمو متسارع بديل ارتفاع نسبتها من اجمالي حجم السكان فحسب دراسة قامت بها غرف التجارة في دول الخليج العربي اتضح فيها ان حجم النمو للقوى العاملة الاجنبية لعام ٢٠١٠ بلغت ٢٣% بالنسبة لسنة السابقة ، مشكلة ما نسبته (٣١%) في السعودية ، و (٧٩.٩%) في قطر في حين بلغت (٧٦.٥%) في الكويت ، اما البحرين فقد شكلت فيها ما نسبته (٥١.٥%) اما الامارات فكانت فيها مانسبته (٥٠.٦%) ، في حال كانت سلطنة عمان فيها ما نسبته (٢٤.٥%) (٣٠) ، وتعد العمالة الوافدة احد اهم العوامل التي سوف تغير الخريطة السكانية للمنطقة وتمخض عنها مشكلات سياسية واقتصادية ستلقي بظلالها خاصة بعد ان زادت معدلاتها بشكل خطير مما جعل المواطنين (اقلية) دخل بلادانهم في حين اصبحت العمالة اغلبية وعند استنتاج ما يحدثه ذلك فالآثر واضح ان القوى المتنافسة تستخدم هولاء العاملين للضغط على وحدات صنع القرار السياسي وقد يصل الامر الى اجراء تغيير سياسي في تلك الدول هذا من جانب ، ومن جانب اخر يؤدي هذا الى غياب الشعور بالهوية الوطنية والانتماء الوطني وقد يدفع الجمهور للانقلاب على انظمة الحكم القائمة كما ان غياب المنظومة الوطنية يجعل السلطة الحاكمة مجرد (مشيخات) ، في ظل تلك الزيادة وغياب المؤسسات الدستورية والسلوكيات الديمقراطية يجعل من السهل جدا فتح الباب

امام انقلاب سياسي وعسكري كما ان تحول الخليجيين الاثليين الى اقلية بين العمال الوافدين الذين سيحولون بسبب القوانين الدولية الى جاليات اجنبية كمرحلة والى والى مواطنين بالتجنيس وفق القرارات الدولية ، سيجعل التغير امرا حتميا ويمكن ان يصادر السلطة من الخليجيين لصالح المجنسين كما حدث مع الهنود الحمر . اذ ان القوى العاملة حاليا سوف يصبح لها صوت في المستقبل وسيصبح من حقها الاعتراض على الحكم او الوصول الى دكة الحكم بعد التغير ، اي لربما ستظهر لنا اليات جيدة للتنافس وهي اليات العمالة الوافدة وتستخدم تلك الاليات من قبل القوى المتنافسة للسيطرة على الحكم في منطقة الخليج العربي او قد تستخدم كادوات لتاجيح حالة الفوضى المرسومة من قبل ادارة دولها او الادارة الامريكية للتلاعب بعداد الزمن المفترض لتك الانظمة السياسية والعمل على انهاءها قبل انتهاء العمر المفترض لها .

الهوامش:

- (١) فكرت نامق عبد الفتاح- عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٥٩.
- (٢) وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، ط١، المركز الثقافي العربي، الجزائر، ١٩٩١، ص٨.
- (٣) علي فارس حميد، التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الإستراتيجي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز راية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٣.
- (٤) فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٩.
- (٥) فكرت نامق عبد الفتاح- مهدي حميد، الدراسات المستقبلية بين العلمية والنمطية، قضايا سياسية، العددان ٣٥-٣٦، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص٢-٣.
- (٦) محمود أحمد محمد بن موسى، فاعلية برنامج مفتوح قائم على بنائية المعرفة لتنمية بعض مهارات التفكير الجغرافي واستشراف المستقبل والاتجاه نحو الجغرافيا، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠١٠، ص١.
- (٧) فكرت نامق عبد الفتاح، مهدي حميد، مصدر سبق ذكره، ص٩.
- (٨) فكرت نامق عبد الفتاح- عبد الجبار كريم الزويني، مصدر سبق ذكره، ص٣٦١-٣٦٢.
- (٩) وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور وأهمية، على الموقع www.altasamoh.net.
- (١٠) محمد فالح الجهني، الدراسات المستقبلية شغف العلم واشكالات المنهج، مجلة المعرفة، العدد ١٧٥، كلية التربية، جامعة طيبة، السعودية، بلا ت، ص٢.
- (١١) فكرت نامق عبد الفتاح- عبد الجبار كريم الزويني، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٢.
- (١٢) محمد بريش، الدراسات المستقبلية: طبيعتها وأدواتها، على الموقع الآتي: <http://www.aljazeera.net>
- (١٣) وحيد وحيد مطلق، "الدراسات المستقبلية: المباني، والتيارات، والفوائد"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٧٢)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٠، ص٧٩.
- (*) للمزيد من الاطلاع حول مناهج دراسة المستقبل. ينظر: وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، ط١، (الجزائر: الشهاب للنشر، ١٩٩١).
- (١٤) وحيد وحيد مطلق، مصدر سبق ذكره، ص٧٦-٧٧.
- (١٥) عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع ... والمستقبل، تقديم: فالح عبد الجبار، ط١، (بغداد: مؤسسة مصر مرتضى، ٢٠٠٩)، ص٣٢٠.
- (١٦) علي الدين هلال، العرب والعالم، في: مجموعة باحثين، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص٢٩. كذلك في الاتجاه نفسه. ينظر: عبد العظيم جبر، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٠-٣٢١.
- (١٧) محمد السعيد أدريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧.
- (١٨) أحمد شحادة الكبسي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.
- (١٩) السعودية: أزمة السلطة في المملكة...، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

- (٢٠) بول آرتس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨١ و ص ٤٩٦.
- (٢١) بول آرتس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٧.
- (٢٢) غيدو شتاينبرغ، علماء الدين الوهابيون والدولة السعودية (من العام ١٧٤٥ الى يومنا هذا)، في: مجموعة باحثين، المملكة العربية السعودية في الميزان ...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ و ص ٥٥.
- (*) رغم المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء الملف النووي الإيراني ، منذ أن طفى إلى السطح عام (٢٠٠٣)، من خلال تصريحات الرئيس السابق (محمد خاتمي)، وحالياً عبر الرسائل والوفود الرسمية للدول الخليجية بشكل عام، إلا إن هذه المخاوف ظلت قائمة. ينظر: عقيل محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
- (٢٣) غيرد نونمان، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠٧.
- (٢٤) فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، ط ١، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١)، ص ٨.
- (٢٥) جيرولد جرين، سياسات إيران الاقليمية: وجهات نظر غربية، في: مجموعة باحثين، الخليج: تحديات المستقبل، ط ١، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٢١٤، كذلك ينظر: أشرف محمد كشك، تطور الأمن الاقليمي الخليجي ...، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.
- (٢٦) محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية . السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الاتي: al_jazeera_center_for_studies.net
- (٢٧) شملان يوسف العيسى، التأثيرات السياسية للعولمة في دول الخليج العربية، في: مجموعة باحثين، الخليج: تحديات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.
- (٢٨) وليد عبد الحي، إنعكاسات العولمة على الوطن العربي، ط ١، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١١)، ص ٥٣. كذلك ينظر: أحمد عبد الملك، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٠.
- (٢٩) مضايوي الرشيد، دوائر النفوذ: الأسرة المالكة والمجتمع في المملكة العربية السعودية، في: مجموعة باحثين، المملكة العربية السعودية في الميزان ...، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٠ و ص ٢٤٢.
- (٣٠) نسيب حطيظ ، فرض التغيير السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز حمورابي ، بغداد ، مجلة حمورابي ، العدد الخامس / ابريل، ٢٠١٣ ، ص ٧٥.